منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن ٢٠١٩

نيسان ٢٠١٩

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

المقدمة 4
منهجية المسح 5
خصائص المستجيبين 6
نتائج المسح 7
الملخص والاستنتاجات 24

1. المقدمة

تعد الثقة في الاقتصاد من أهم العوامل المؤثرة في التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي في أي سوق وتدفق الاستثمارات إليه وحجم الطلب الكلي في السوق، وبالتالي فإن الثقة في الاقتصاد تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي بسبب تأثره بحجم النشاط التجاري والاستثماري الناجم عن هذه الثقة.

وتقسم الثقة في الاقتصاد إلى نوعين أساسيين؛ ثقة المستهلك، وثقة المستثمر. وتنعكس ثقة المستهلك على سلوك المستهلك من خلال زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب الكلي، أما ثقة المستثمر فتنعكس على الاقتصاد بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الأعمال القائمة ضمن الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وزيادة معدلات التوظيف.

كما يعتبر الاقتصاديون بأن فهم ثقة الناس في الاقتصاد (مستهلكين ومستثمرين) والقدرة على تغيير نظرتهم للاقتصاد ورفع مستوى ثقتهم فيه من الأمور التي لا تقل أهمية عن المؤسسات والسياسات التي تدير الحكومات من خلالها الاقتصاد.

وفي إطار "الثقة" والتبعات الاقتصادية لها، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بالتعاون مع شركة نماء للدراسات الاستراتيجية والمشاريع بإجراء أربعة مسوح لثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني (حزيران 2016، وآذار 2017، أيلول 2017، أيار 2018) حيث كان الهدف الرئيسي للمسوح قياس ثقة المستثمرين وكيف ينظرون إلى مستقبل الأردن الاقتصادي. ويعمل هذا المسح على تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة وتعاملهم مع هيئة الاستثمار، كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين حول الإجراءات الحكومية التي يجب أن تقوم بها لتحفيز استثمار القطاع الخاص.

ويظهر التزام منتدى الاستراتيجيات الأردني لإصدار المسوح الدورية لثقة المستثمرين في الأردن التزام المنتدى برسالته كمؤسسة داعمة للاستثمار في القطاع الخاص للوصول إلى أردن نامٍ ومزدهر، وتأتي هذه المُبادرة لتعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقِهِ والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكلٍ شهري.

وفي هذا السياق، فإن هذا التقرير يحلل ويحاول تكوين فهم حول نتائج المسح الأخير لثقة المستثمرين الذي أجراه المنتدى في شهر "شباط" من العام 2019، وتعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر شباط 2019 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى نهاية شباط 2019، وبواقع 581 مقابلة مكتملة مع أصحاب وقياديي أعمال من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. منهجية المسح

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر شباط 2019 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى نهاية شباط 2019، وتم استخدام برنامج CsPro لترميز وإدخال البيانات، حيث تم تدقيق هذه البيانات على ثلاثة مراحل: أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة للتدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تجميع هذه البيانات في مجموعات شاملة والعمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام، يغطي القسم الأول الوضع الاقتصادي في الأردن، أما القسم الثاني فيغطي أسئلة حول البيئة الاستثمارية، ويغطي القسم الثالث تقييم المستثمرين لهيئة الاستثمار، بينما يغطي القسم الرابع العوامل المحفزة والمثبطة للاستثمار في الأردن، وأخيراً يغطي القسم الخامس المعلومات الأساسية حول طبيعة المستجيبين مثل القطاع الذي تعمل به الشركة، عدد موظفيها، حجم الشركة وحجم مبيعاتها.

يضم المسح أسئلة مختلفة للمستثمرين في الأردن تقيس مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن ونواياهم لتوسيع أعمالهم أو تقليصها، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك.

3. خصائص المستجيبين

ضم المسح شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال غرفة صناعة عمان، بورصة عمان، جمعية رجال الأعمال، منتدى الاستراتيجيات الاردني وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى شركات عاملة في مجمع الملك حسين للأعمال، وأخرى من خلال مسح المنشآت الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2011، وذلك لإثراء التنوع في الدراسة.

أما بالنسبة لعدد الشركات التي تم اجراء مقابلات مكتملة مع مدراءها أو مالكيها، فقد تم اجراء مقابلات مكتملة مع 581 شركة، وهي عينة ممثلة لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، حيث شملت مقابلات المسح شركات صناعية بواقع 116 شركة، وشركات خدمية بواقع 356شركة، وشركات تجارية بواقع 73 شركة، بالإضافة إلى 36 شركة زراعية. (الجدول 1)

الجدول 1: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2019 حسب القطاع

القطاع	عدد المقابلات	النسبة
خدمات	356	%61
صناعة	116	%20
تجارة	73	%13
زراعة	36	%6
المجموع	581	%100

وبالنسبة لأحجام هذه الشركات من حيث أعداد الموظفين العاملين فيها، فقد كان أكثر من نصف الشركات المشمولة في العينة من الشركات التي تشغل عشرة موظفين فأقل بنسبة (55%) بواقع 322 شركة، وكانت الشركات التي تشغل من 11 إلى خمسين موظفاً 179 شركة، فيما كانت الشركات التي تشغل 51 موظفاً فأكثر 80 شركة. (الجدول 2)

الجدول 2: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2019 حسب حجم الشركة.

حجم الشركة	العدد المشمول في العينة	النسبة
10 فأقل	322	%55
11-50	179	%31
51 فأكثر	80	%14
المجموع	581	%100

4.نتائج المسح

4.1 الوضع الاقتصادي في الأردن

تشير نتائج مسح ثقة المستثمرين الذي تم انهاؤه في شباط من العام 2019 بأن نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح أقل من أي وقت مضى، حيث تشير نتائج المسح بأن 24.4% فقط من المستثمرين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح. فيما كان أكثر من نصف المستثمرين يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ والذين شكلت نسبتهم 56.1%. (الشكل 1)

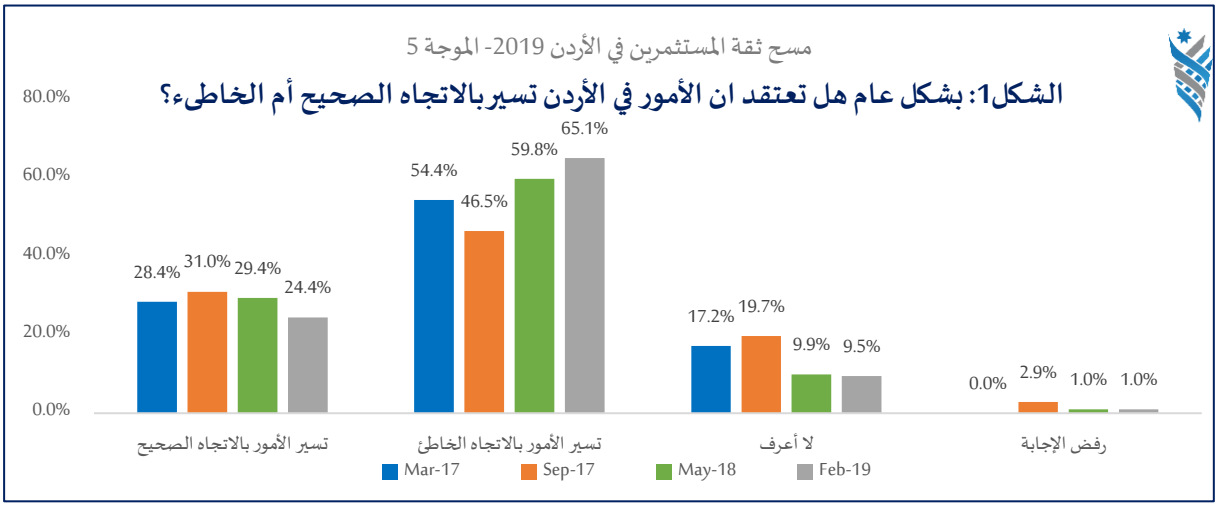

وعند سؤال المستثمرين الذين قالوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ حول أسباب هذا الاعتقاد، فقد أرجع نحو 30% منهم ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وقال 25% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ بسبب ارتفاع الجمارك والضرائب وأسعار الفائدة، فيما قال 17% منهم بأن السبب وراء ذلك هو عدم استقرار السياسات وتعقيد الأنظمة والقوانين. (الشكل 2)

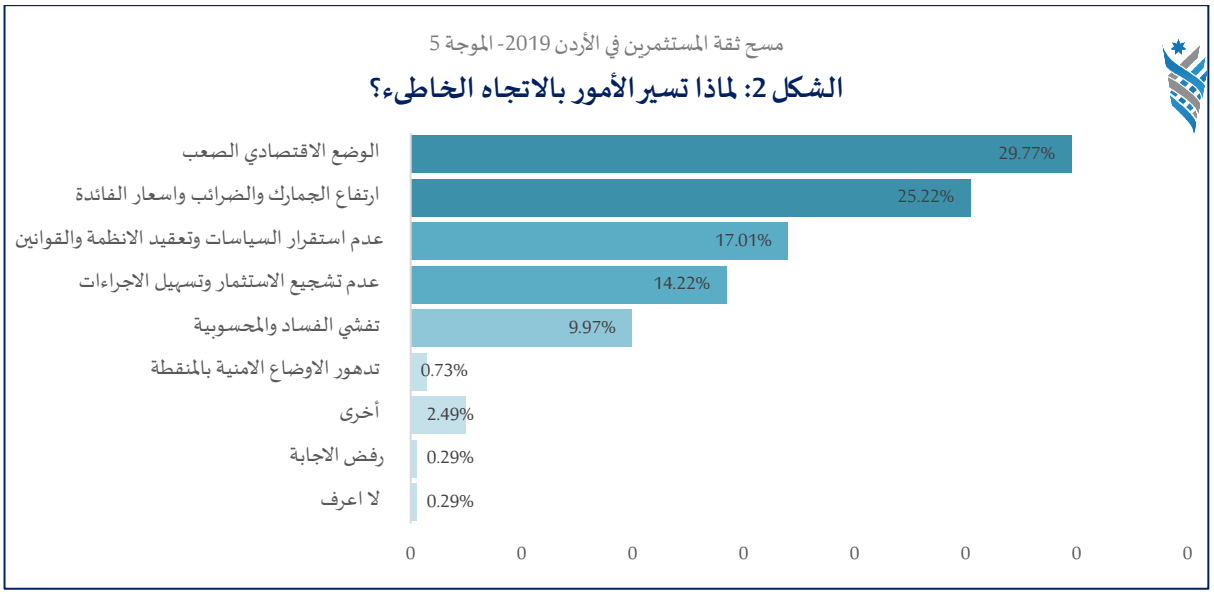

وكان المستثمرون في قطاع الخدمات هم أكثر من يرون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح وبنسبة 26%، فيما كان المستثمرون في قطاع الزراعة هم أكثر من يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ وبنسبة 72%. وبالنظر إلى حجم الشركة من حيث عدد الموظفين فقد كانت أكثر الشركات التي تعتقد بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح هي الشركات كبيرة الحجم (51 موظف فأكثر) وبنسبة 35%، فيما كانت الشركات الصغرى (10 موظفين فأقل) هي من أكثر الشركات التي ترى بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ وبنسبة 67%. (الشكل 3،4)

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 3: بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟ (حسب النشاط الرئيسي)

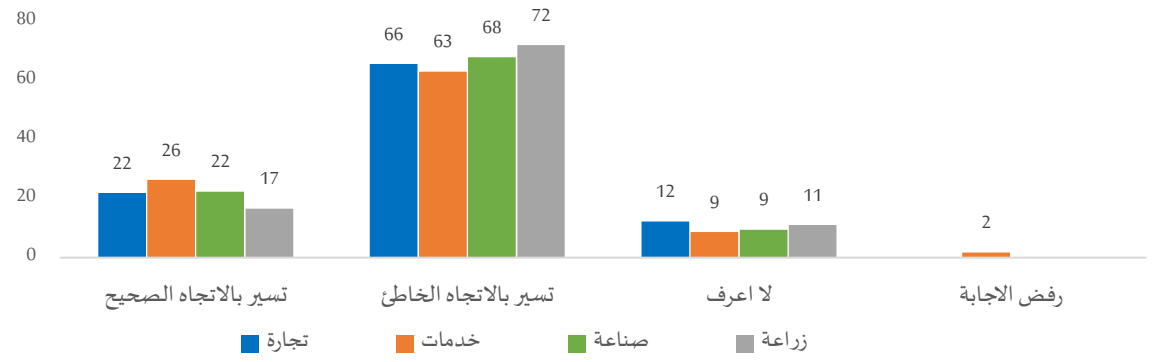

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 4: بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟ (حسب حجم الشركة)

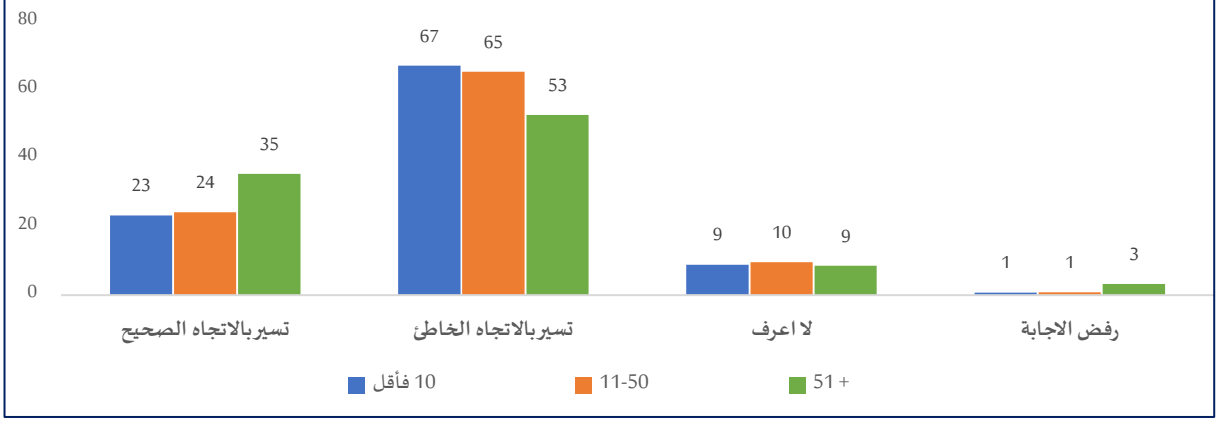

أما عند سؤال المستثمرين عما إذا كان الوضع الاقتصادي في العام 2018 أفضل مما كان عليه في العام الذي سبقَهُ فكانت الإجابات كما يلي؛ ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي أسوأ من العام الذي سبقه بنسبة 14% إذ كانت هذه النسبة في المسح الأخير العام الماضي 62% فيما أصبحت 79% في شباط 2019. وبشكل مماثل، انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي أفضل خلال العام 2018 من العام الذي سبقه من 13% في أيار 2018 إلى 5% في شباط 2019. (الشكل 5)

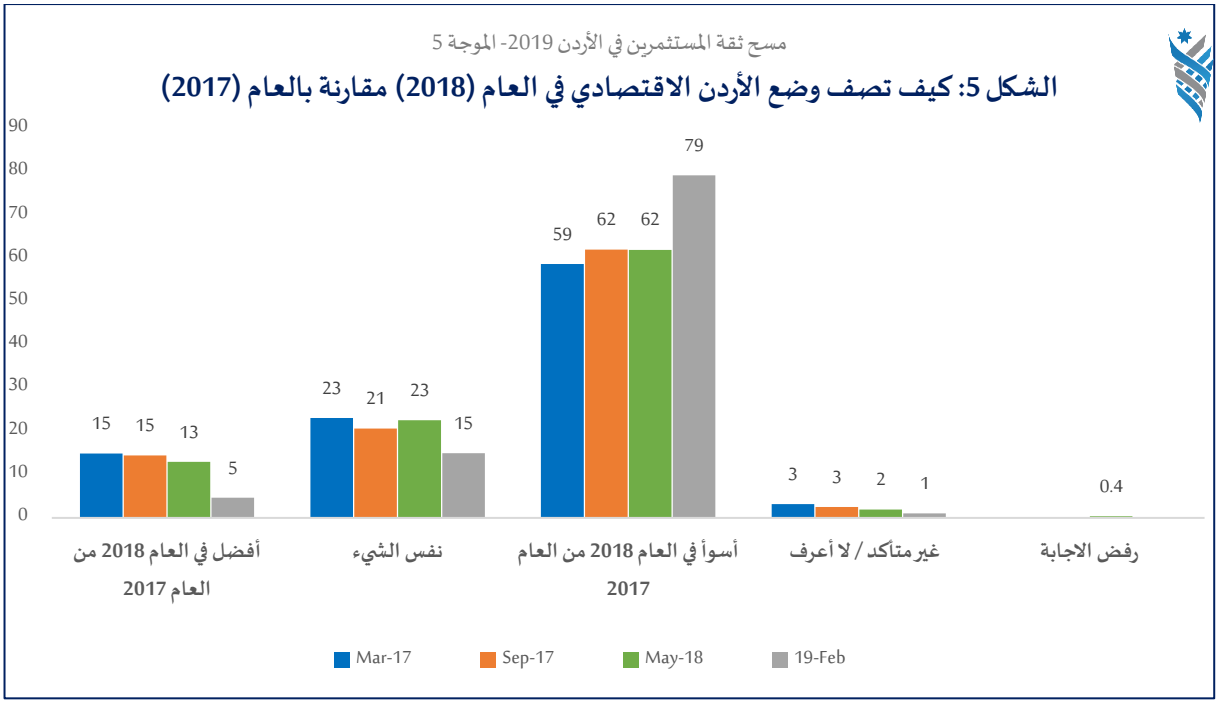

الشكل 6: مسح أراء المستجيبين حول وضع الأردن الاقتصادي للعام (2019) مقارنة مع العام الماضي (2018)

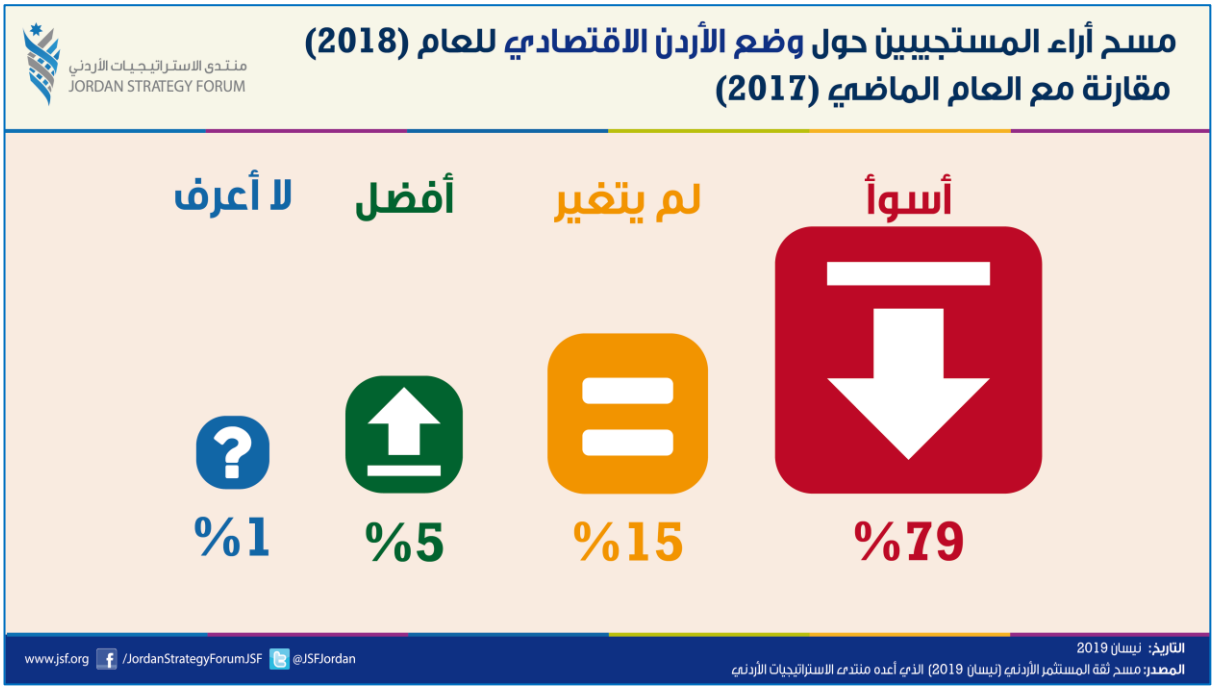

وبالنسبة لتوقعات المستثمرين للمستقبل الاقتصادي في الأردن ومدى تفاؤلهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهراً المقبلة، وأظهرت نتائج المسح بأن 29% فقط من المستثمرين يرون بأن الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، فيما كان نصف المستثمرين يرون بأن الوضع سيكون أسوأ مما هو عليه الآن.

وإذا نظرنا للشكل 7 الذي يبين هذه النتائج، فإنه من الواضح أن نسب الثقة في مستقبل الاقتصاد (خلال السنة القادمة) تراجعت خلال اقل من سنة (الفترة بين مسح شباط 2019 ومسح أيار 2018)، ومن الجدير ذكره في هذا السياق بأن الفترة بين المسحين شهدت إقرار قانون ضريبة، إضافة لانتشار العديد من الشائعات السلبية خلال ذات الفترة حيث يظهر تقرير لمرصد "أكيد" غير الحكومي بأن الفترة من شهر أيار 2018 إلى كانون الأول 2018 شهدت انتشار 247 شائعة بين الأردنيين أي بمعدل 1.03 شائعة في اليوم. أما في العام 2019 وفي الفترة التي سبقت تنفيذ المسح الأردني لثقة المستثمر في دورته الحالية فقد بينت تقارير مرصد "أكيد" بأن شهري كانون الثاني وشباط شهدا انتشار 53 شائعة كان نحو 20% منها شائعات اقتصادية.

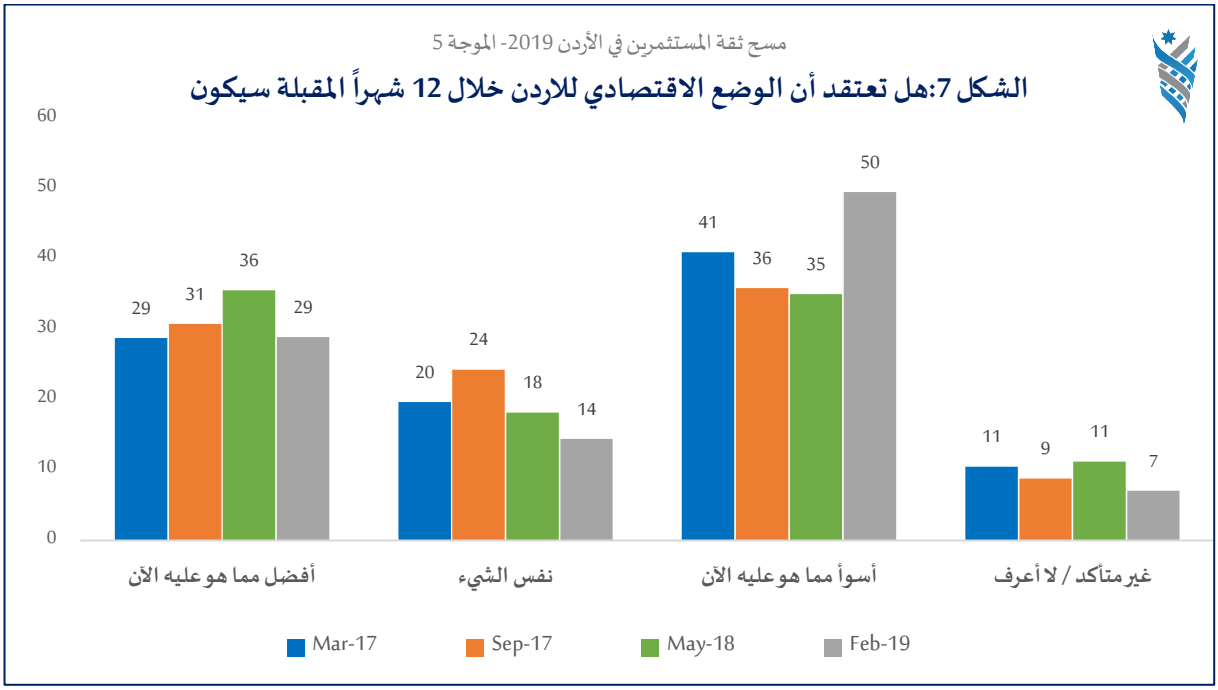

الشكل 8: مسح أراء المستجيبين حول التوقعات للوضع الاقتصاد للأردن للعام المقبل

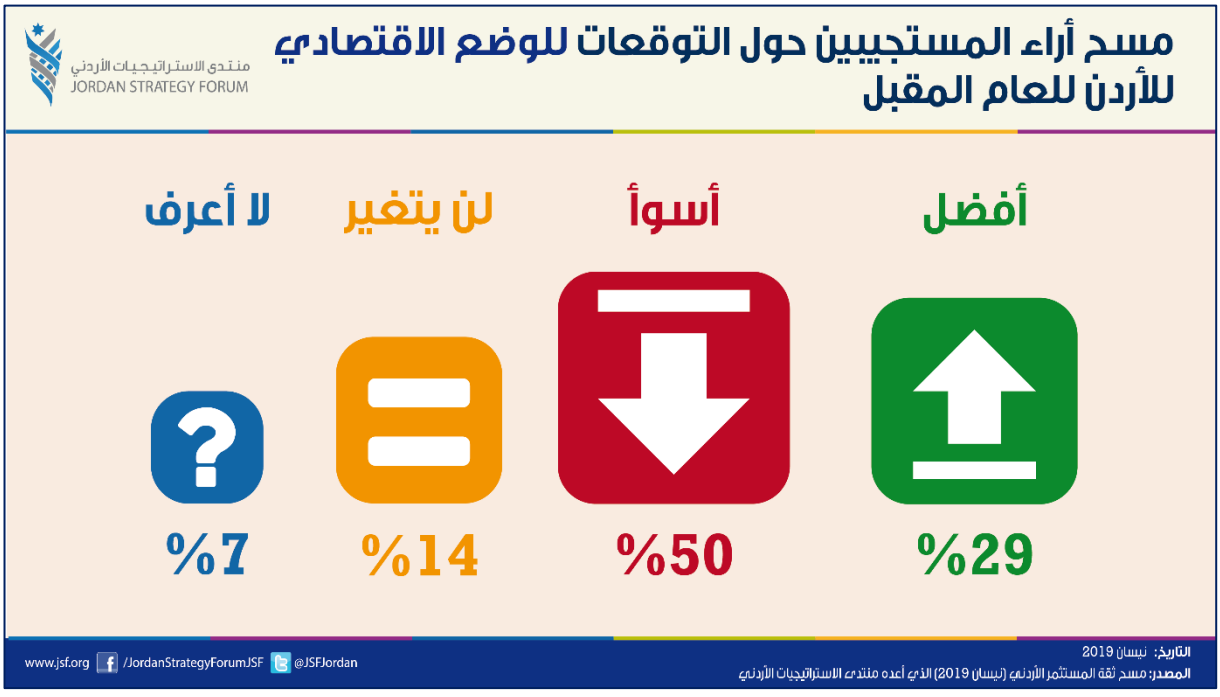

4.2 البيئة الاستثمارية في الأردن

اما بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الأردن ومدى جاذبيتها للاستثمار، قام المنتدى بسؤال المستثمرين حول العديد من الأمور التي تبين نظرتهم للبيئة الاستثمارية في الأردن. وأظهرت النتائج بأن 77% من المستثمرين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة في شباط-2019، مقابل 62% قالوا بأنها غير مشجعة في المسح السابق أيار-2018. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة في الأردن من 34% في أذار 2018 لتصل إلى 21% فقط في شباط 2019. (الشكل 9)

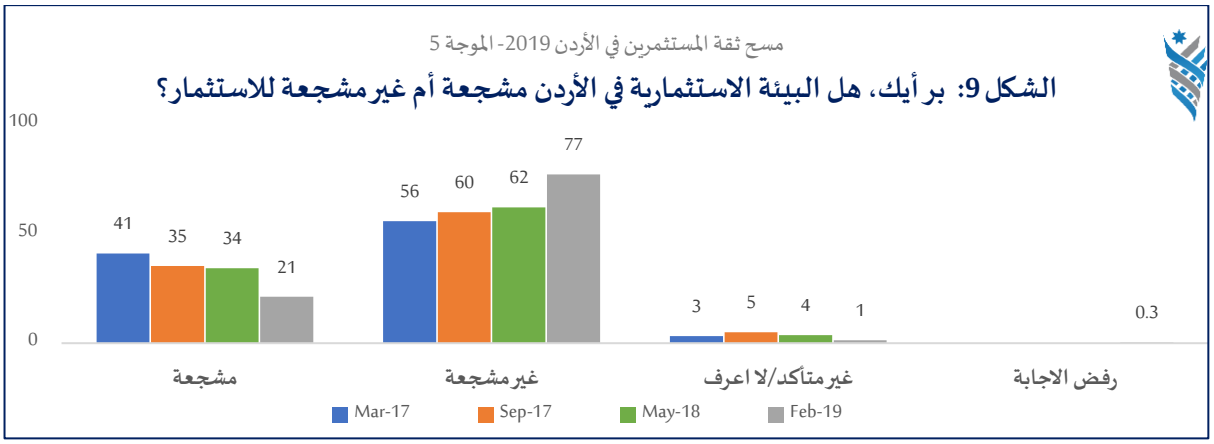

الشكل 10: مسح أراء المستجيبين حول البيئة الاستثمارية في الأردن

وعند النظر إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي قالت بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة للاستثمار، فإن النسب كانت متقاربة جداً بين كافة القطاعات (الشكل 11). أما إذا نظرنا إلى الشركات من حيث الأحجام، فمن اللافت أن الشركات الصغرى هي أكثر من يرى بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة للاستثمار (الشكل 12).

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 11: برأيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟ (حسب النشاط الرئيسي)

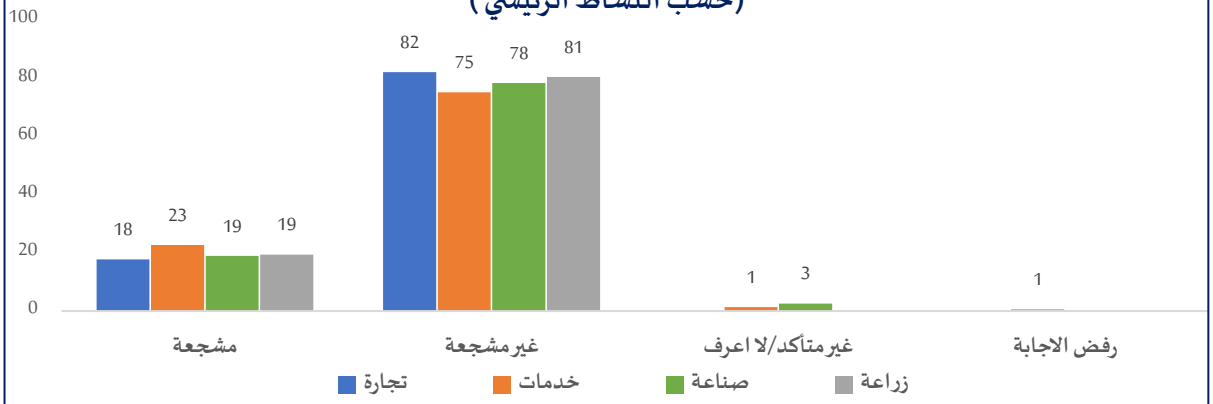

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 12: برأيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟ (حسب حجم الشركة)

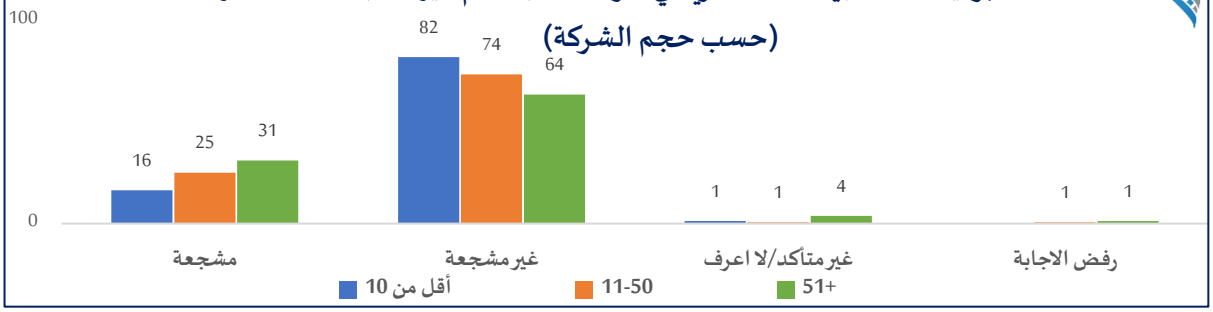

وعند النظر إلى الأسباب التي قادت المستثمرين إلى القول بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة، فقد أرجع 30% منهم ذلك إلى ارتفاع الأسعار والضرائب والجمارك، وقال 18% منهم بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، فيما قال 12% منهم بأن السبب هو تكلفة التشغيل وشح الأيدي العاملة، وقال 5% من المستثمرين بأن السبب هو الفساد والواسطة. (الشكل 13)

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 13: لماذا ترى بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة؟

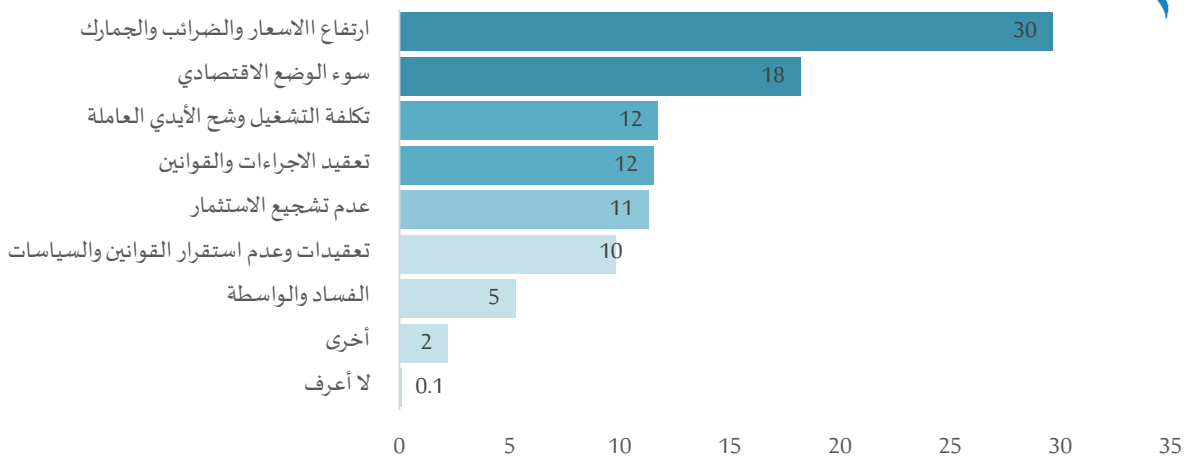

ولمعرفة مدى النمو في أعمال المستثمرين في الأردن، يقوم المنتدى في كل مسح لثقة المستثمرين بسؤالهم عن الاختلاف بحجم التعامل الاقتصادي لشركاتهم، وهو حجم التبادل التجاري ومستوى نشاط عمليات البيع والشراء لهذه الشركات. وعند توجيه السؤال حول كيف يرى المستثمرين حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2018 مقارنة بالعام 2017، أظهرت إجابات المستثمرين بأن هنالك تراجعاً ملموساً في حجم تعاملهم التجاري، اذ انخفضت نسبة من يرون بأن حجم تعاملهم التجاري في العام 2018 أفضل من العام 2017 من 21% في المسح السابق (أذار 2018) إلى 13% في المسح الحالي (شباط 2019). بالمثل، فقد ارتفعت نسبة المستثمرين الذين قالوا بأن حجم تعاملهم التجاري أسوأ في العام الحالي عن العام الذي سبقه لتصل إلى 67% (الشكل 14).

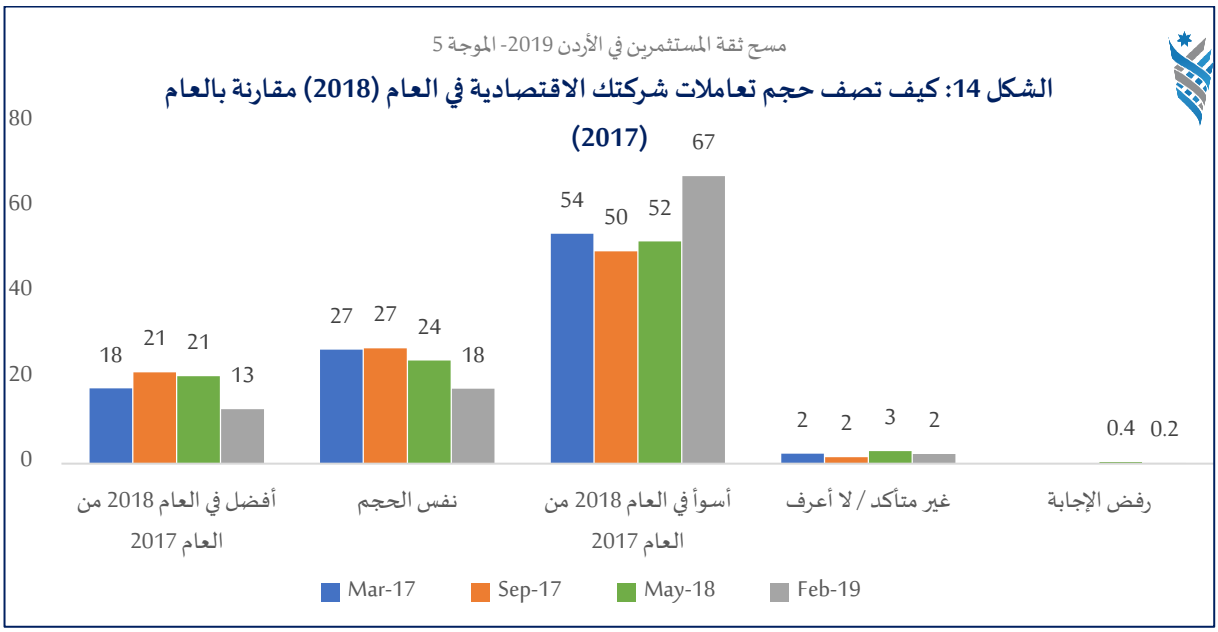

أما بالنسبة لتوقعات المستثمرين لحجم تعاملهم الاقتصادي خلال السنة القادمة، فقد أظهرت نتائج الاستبيان بأن 33% من المستثمرين يعتقدون بأن حجم تعاملهم الاقتصادي سيكون أفضل خلال الـ12 شهراً القادمة، فيما يعتقد 20% منهم بأن تعاملهم الاقتصادي سيبقى على ما هو عليه و39% منهم يرى بأن تعاملهم الاقتصادي سيكون أسوأ مما هو عليه حالياً. (الشكل 15)

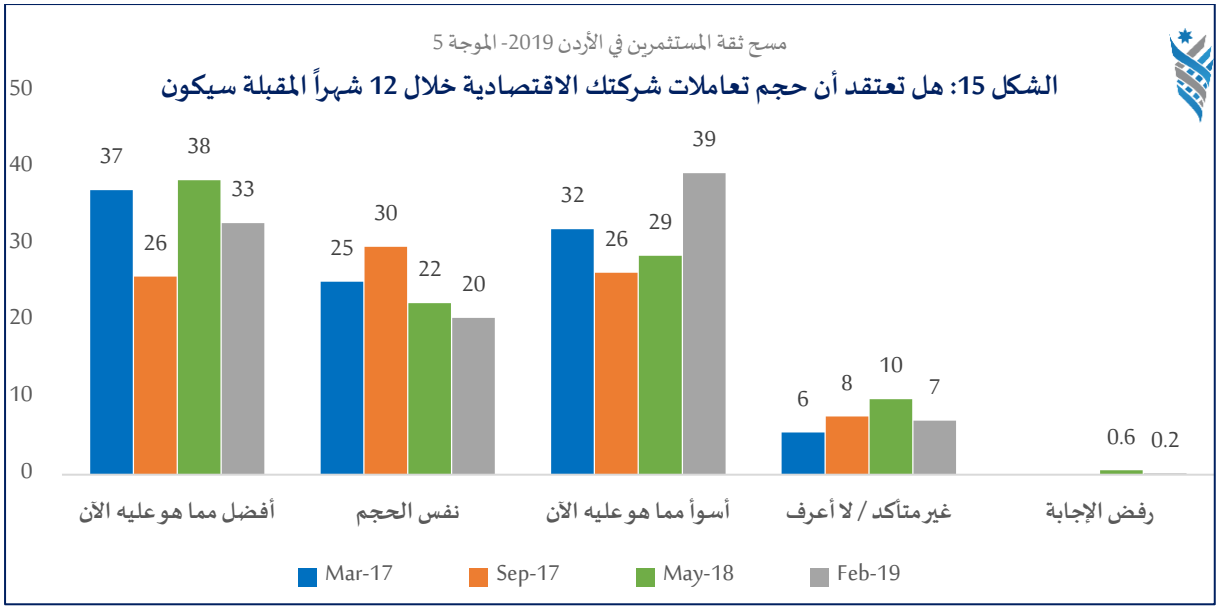

وعند النظر إلى خصائص المستجيبين للسؤال الوارد في الشكل 15، فإن نسب المستثمرين الذين يتوقعون أن يكون الوضع أسوأ مما هو عليه في تعاملاتهم الاقتصادية متقاربة في القطاعات المختلفة، فيما كان اللافت للنظر في هذه المرة أيضاً بأن الشركات الصغرى هي أكثر من يتوقع أن تنحسر نسبة تعاملاتها الاقتصادية (الشكل 16،17).

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 16: هل تعتقد أن حجم تعاملات شركتك الاقتصادية خلال 12 شهراً المقبلة سيكون (حسب النشاط الرئيسي)

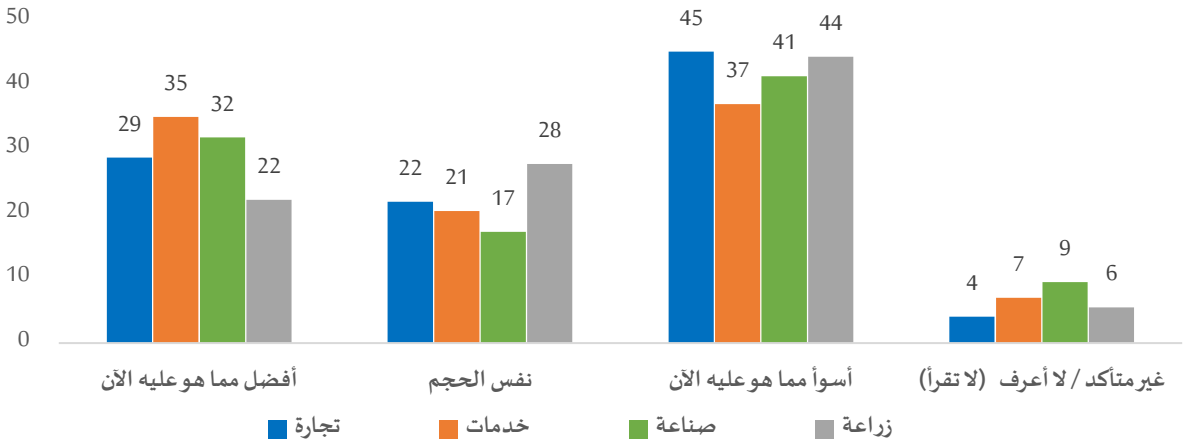

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 17: هل تعتقد أن حجم تعاملات شركتك الاقتصادية خلال 12 شهراً المقبلة سيكون (حسب حجم الشركة)

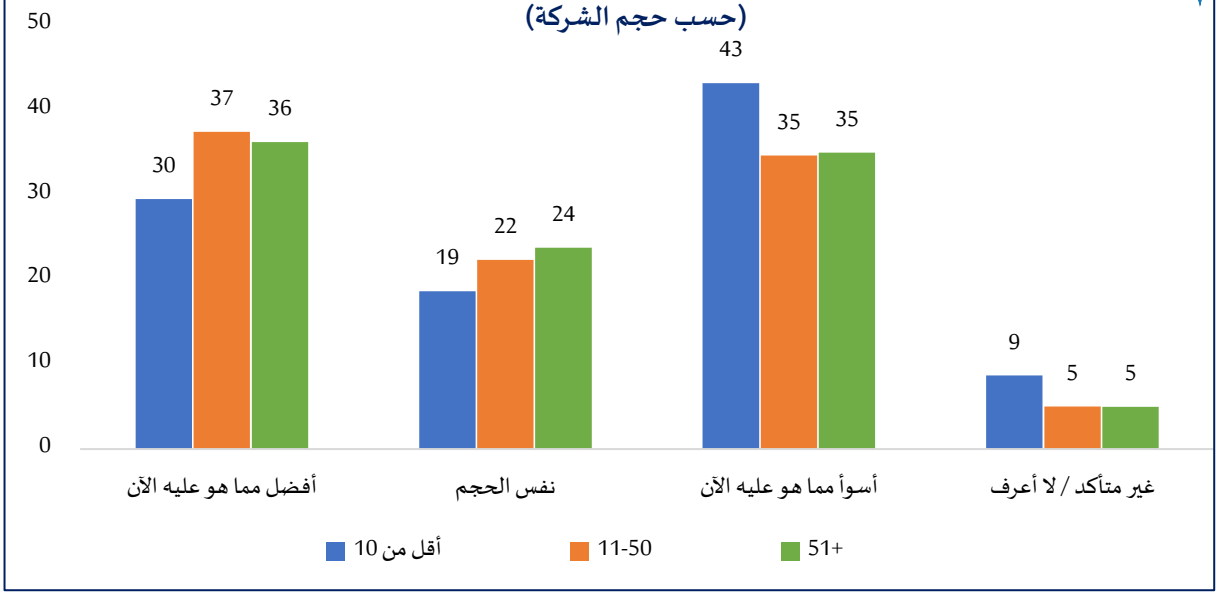

وفي سياق آخر، أظهرت نتائج المسح بأن نسبة المستثمرين الذين قاموا بتوسيع أعمالهم في الأردن خلال العام الماضي انخفضت من 26% خلال العام 2017 إلى 18% خلال العام 2018، كما ارتفعت نسبة المستثمرين الذين قلصوا أعمالهم في الأردن من 24% في العام 2017 إلى 40% خلال العام 2018، وأبقى 42% من المستثمرين على أعمالهم كما هي. (الشكل 18)

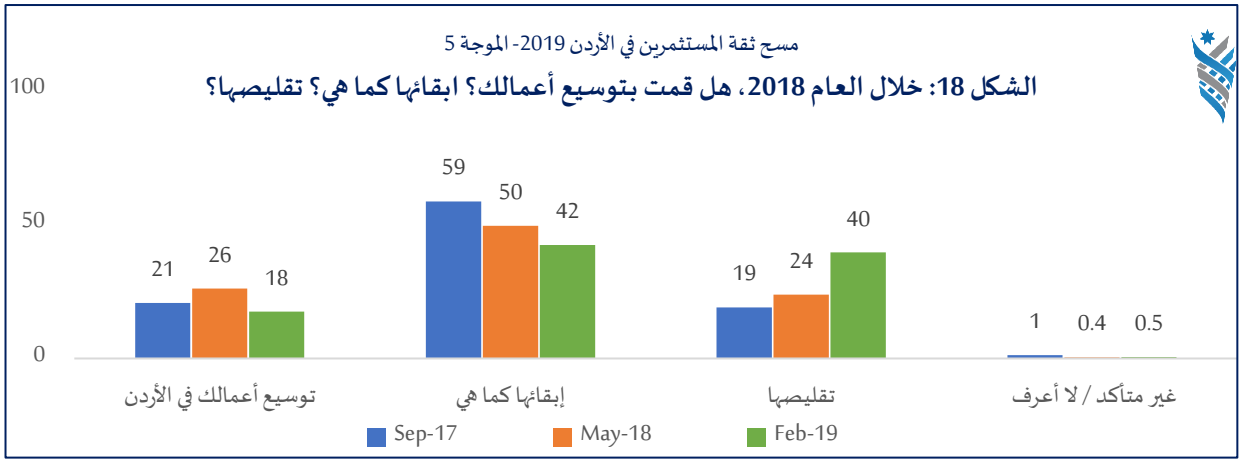

وعند النظر إلى من قاموا بتقليص أعمالهم خلال العام 2018، سنجد أن القطاع التجاري كان الأقل تقليصاً لأعماله قطاعياً فيما كانت الشركات الصغرى أيضاً هي الأكثر تقليصاً لأعمالها خلال العام 2018.

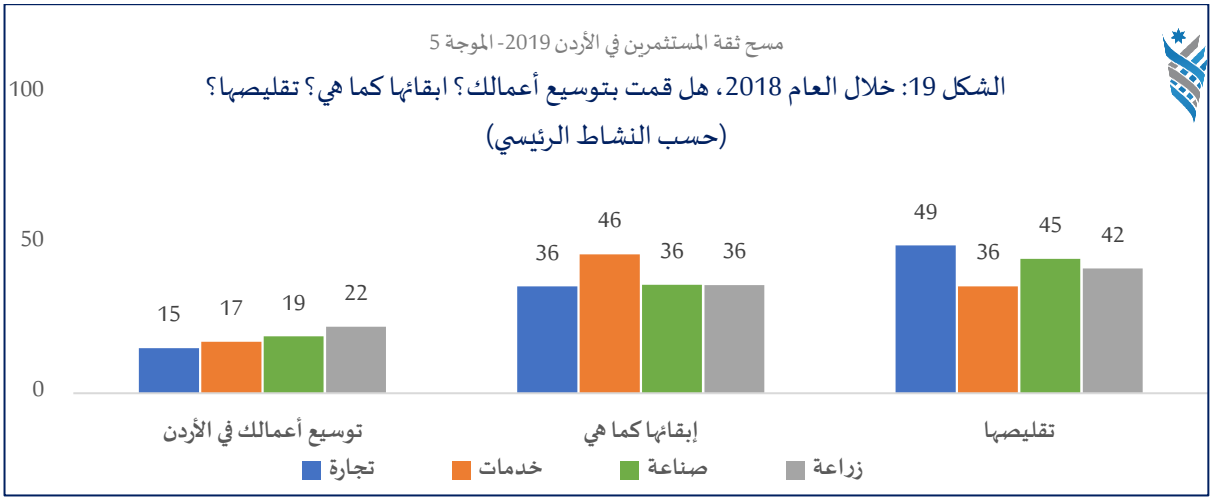

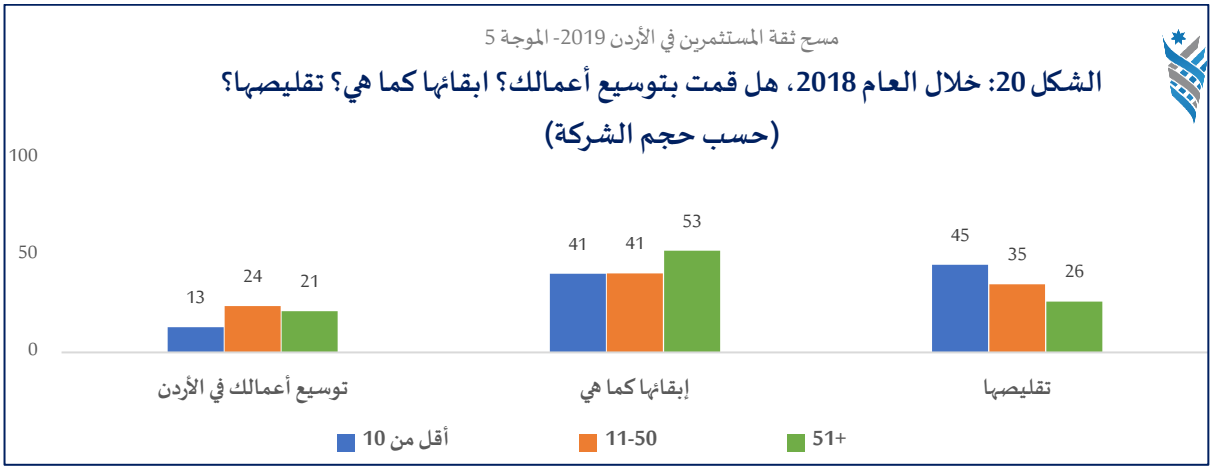

ولمعرفة الأسباب التي تقف خلف قيام 40% من المستثمرين بتقليص أعمالهم خلال العام 2018، قام المنتدى بسؤال المستثمرين حول الأسباب التي دفعتهم لتقليص أعمالهم في الأردن، وأظهرت النتائج بأن السبب الرئيسي هو ارتفاع الضرائب والرسوم والجمارك وكلف التشغيل (30%)، يليه الركود الاقتصادي بنسبة 21%، وثالثاً ضعف القوة الشرائية وقلة الطلب بنسبة 18%. (الشكل 21).

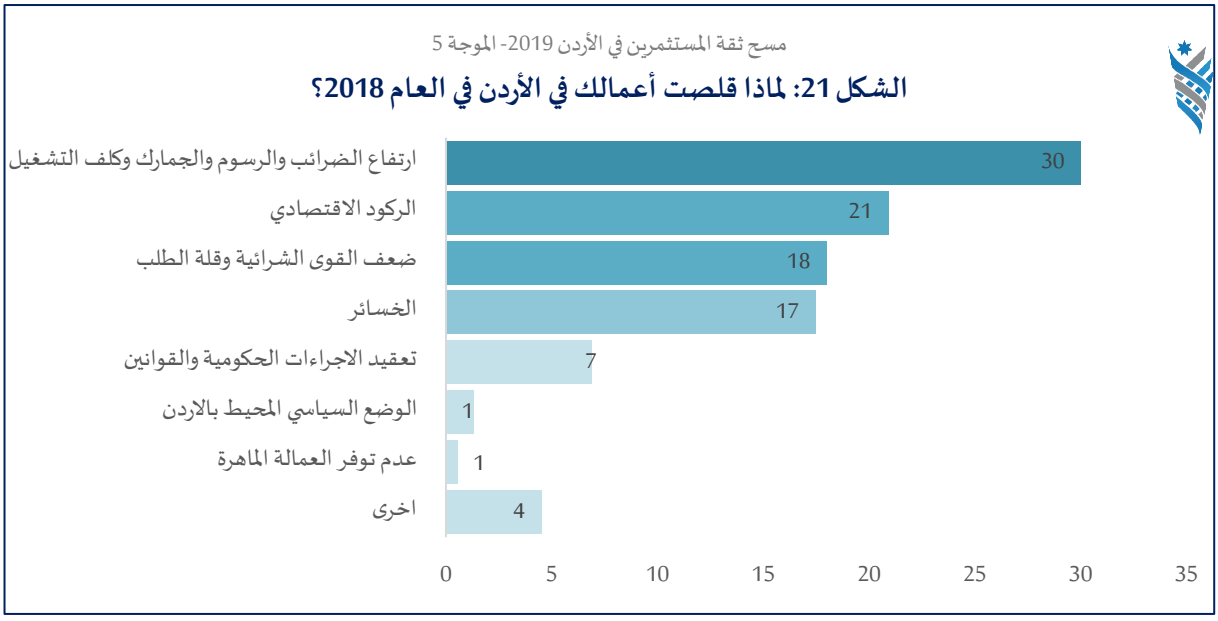

أما عن نوايا المستثمرين من ناحية القيام بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال الفترة المقبلة، أظهرت نتائج المسح بأن 23% من المستثمرين ينوون توسيع أعمالهم في الأردن، فيما ينوي 22% منهم تقليصها، وبالمقابل ينوي 45% من المستثمرين بإبقاء أعمالهم كما هي (الشكل 22). فيما قال 1.7% منهم بأنهم ينوون نقل أعمالهم خارج الأردن، وقال 1.2% منهم بأنهم ينوون اغلاق أعمالهم، فيما قال 0.9% بأنهم ينوون بيع منشآتهم، وكان 0.5% منهم يعملون على نقلها إلى الخارج (مصنفين أخرى بالشكل 23)

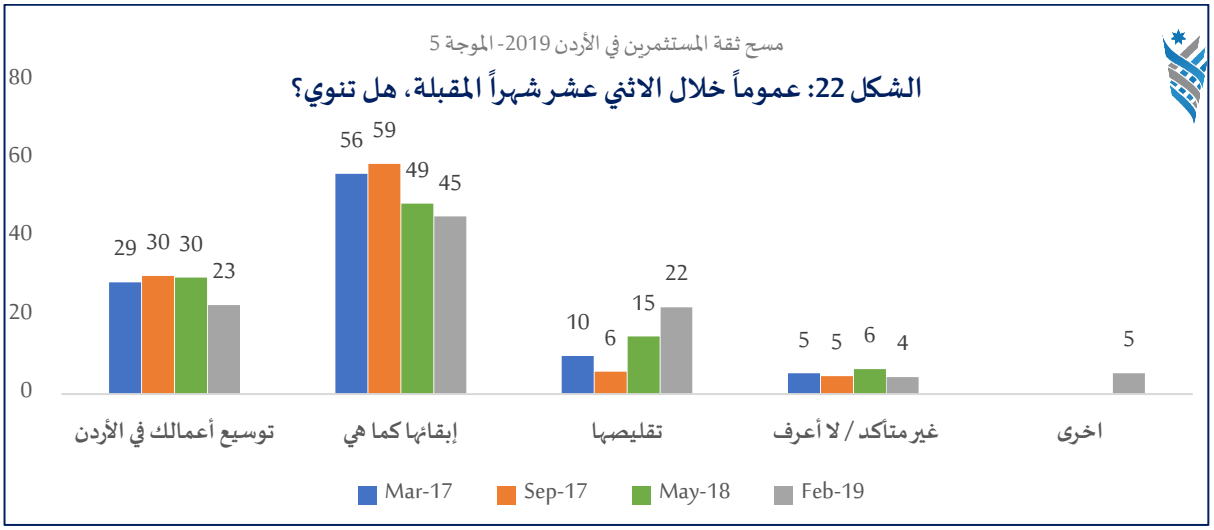

وعند سؤال من ينوون تقليص أعمالهم عن الأسباب التي تدفعهم للقيام بذلك، قال 37% منهم بأن ارتفاع كلف التشغيل هي السبب، وقال 30% ان السبب يعود إلى تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد. (الشكل 21)

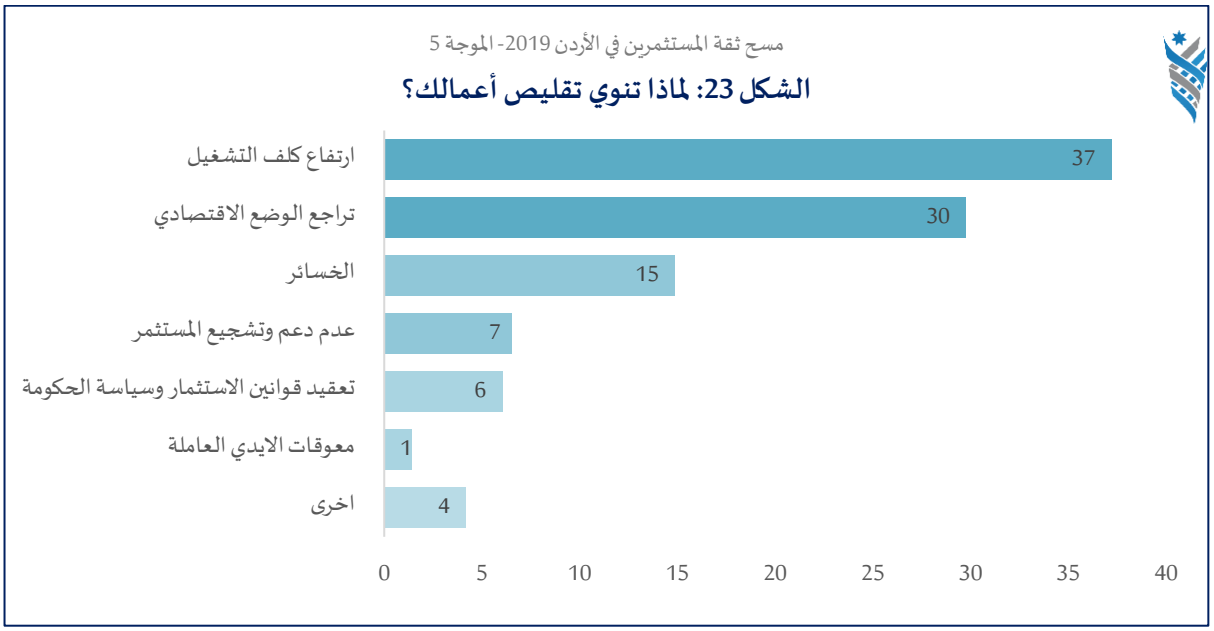

الشكل 24: خلال الـ12 شهراً المقبلة...هل تنوي توسيع أعمالك في الأردن، ابقائها كما هي، أم تقليصها؟

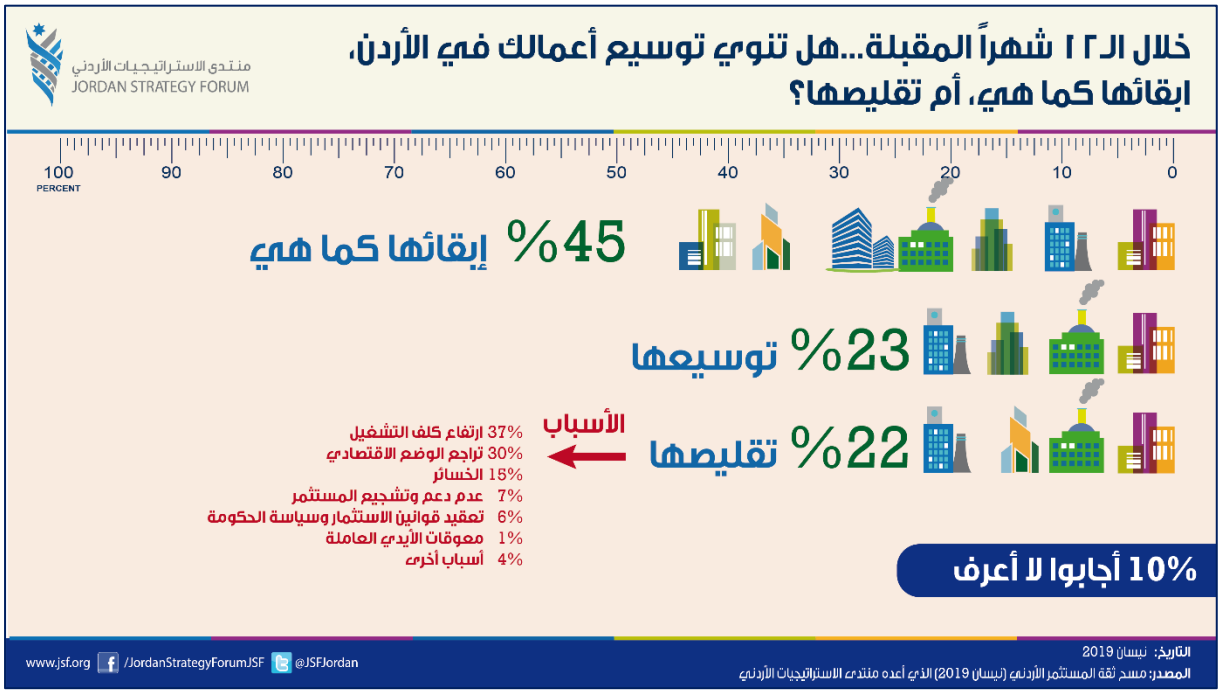

4.3 تقييم هيئة الاستثمار في الأردن

تتمتع هيئة الاستثمار بدور محوري في جذب الاستثمار للأردن ومتابعة أعمال المستثمرين وتذليل العقبات أمامهم لتسهيل أعمالهم، ولذلك يعتمد أحد محاور المسح الأردني لثقة المستثمر الذي يصدره المنتدى على مجموعة من الأسئلة لتقييم دور هيئة الاستثمار.

وقام المنتدى بسؤال المستثمرين عما إذا ما تعاملوا مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لهم خلال الثلاث سنوات الماضية، وأظهرت النتائج بأن 30% من المستثمرين قد تعاملوا مع هيئة الاستثمار خلال الثلاث سنوات الماضية فيما لم يتعامل 67% منهم معا (الشكل 25). وكان القطاعين الزراعي والصناعي أكثر القطاعات تعاملاً مع هيئة الاستثمار فيما كان القطاع التجاري أقل القطاعات تعاملاً معها (الشكل 26)، أما إذا نظرنا إلى الشركات حسب الحجم، فسنجد بأن الشركات الأكبر حجماً هي الأكثر تعاملاً مع هيئة الاستثمار (الشكل 27).

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 25: عموماً خلال الثلاث سنوات الماضية، هل تعاملت أنت شخصياً أو محاميكم مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لكم

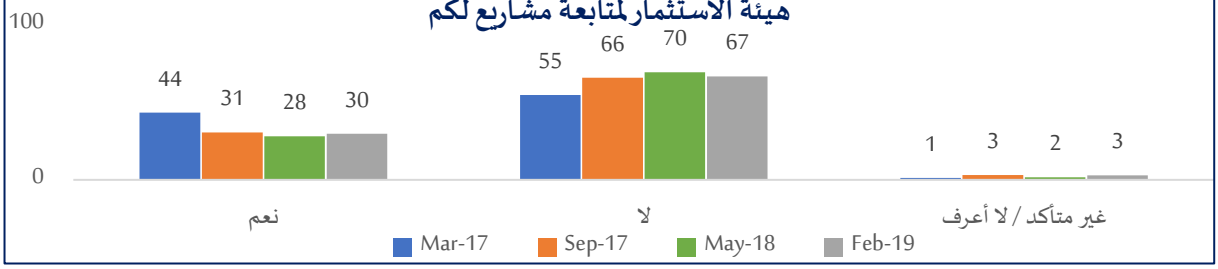

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 26: عموماً خلال الثلاث سنوات الماضية، هل تعاملت أنت شخصياً أو محاميكم مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لكم (حسب النشاط الرئيسي)

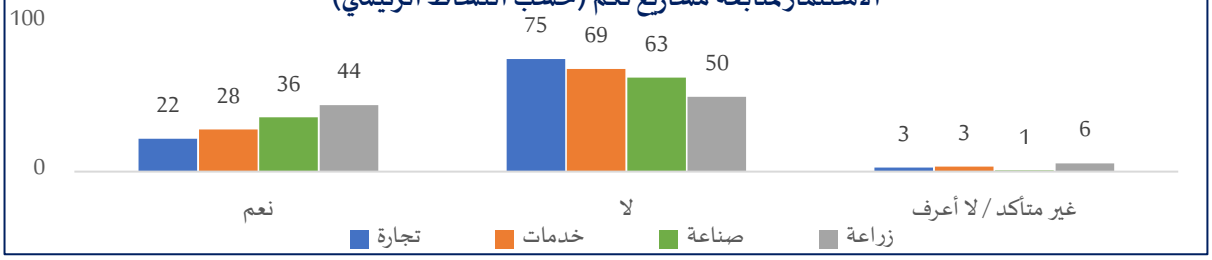

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 27: عموماً خلال الثلاث سنوات الماضية، هل تعاملت أنت شخصياً أو محاميكم مع هيئة الاستثمار لمتابعة مشاريع لكم (حسب حجم الشركة)

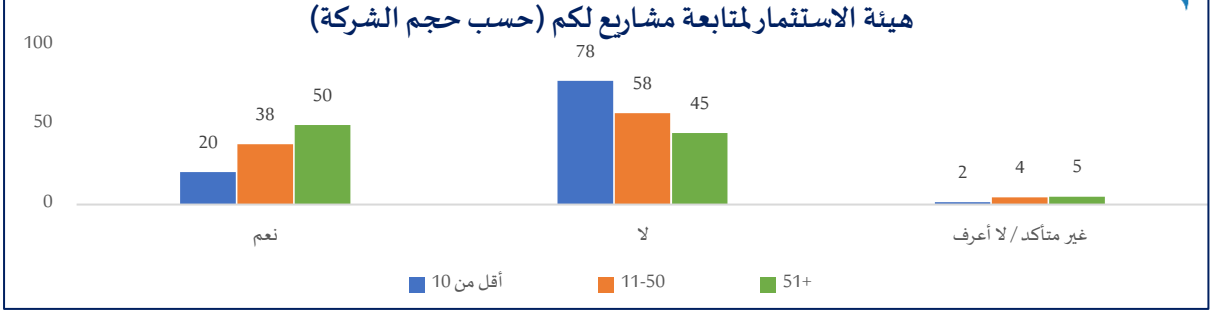

أما بالنسبة لرضا المستثمرين الذين تعاملوا مع الهيئة عن الخدمات التي تقدمها لهم كمستثمرين، فقد أظهرت نتائج المسح بأن 57% من المستثمرين يشعرون بالرضى بشكل عام عن خدمات هيئة الاستثمار، فيما كان 41% منهم يشعرون بعدم الرضى بشكل عام عن خدمات هيئة الاستثمار. وتظهر النتائج بأن نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم راضون جداً عن خدمات الهيئة قد انخفضت من 48% في أيار 2018 إلى 19% في شباط 2019، كما ارتفعت نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم راضون إلى حدٍ ما. وبالمقابل، ارتفعت نسبة المستثمرين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات التي تقدمها هيئة الاستثمار (الشكل 28).

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 28: إلى أي درجة كنت راض عن الخدمات التي قدمتها لك كمستثمر؟

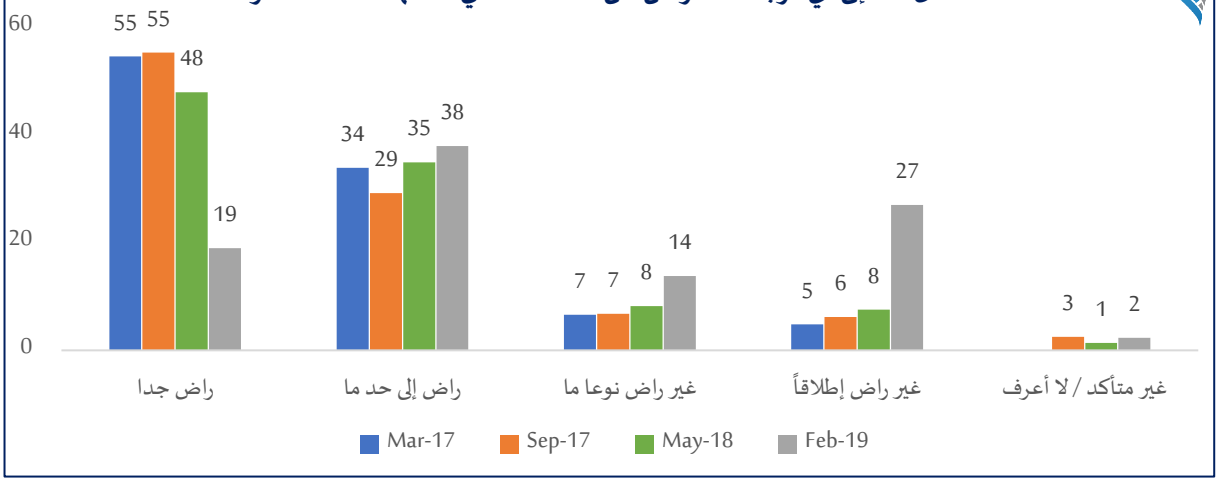

وعند سؤال المستثمرين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خدمات هيئة الاستثمار، فقد قال 34% منهم بأن يرون بأن الهيئة لا تقوم بتشجيع الاستثمار، فيما قال 30%منهم بأنهم غير راضين بسبب تعقيد الإجراءات، وقال 20% بأنهم غير راضين بسبب فساد الموظفين وعدم أهليتهم. (الشكل 29)

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 29: ماذا انت غيرراض عن الخدمات التي قدمت لك كمستثمر؟

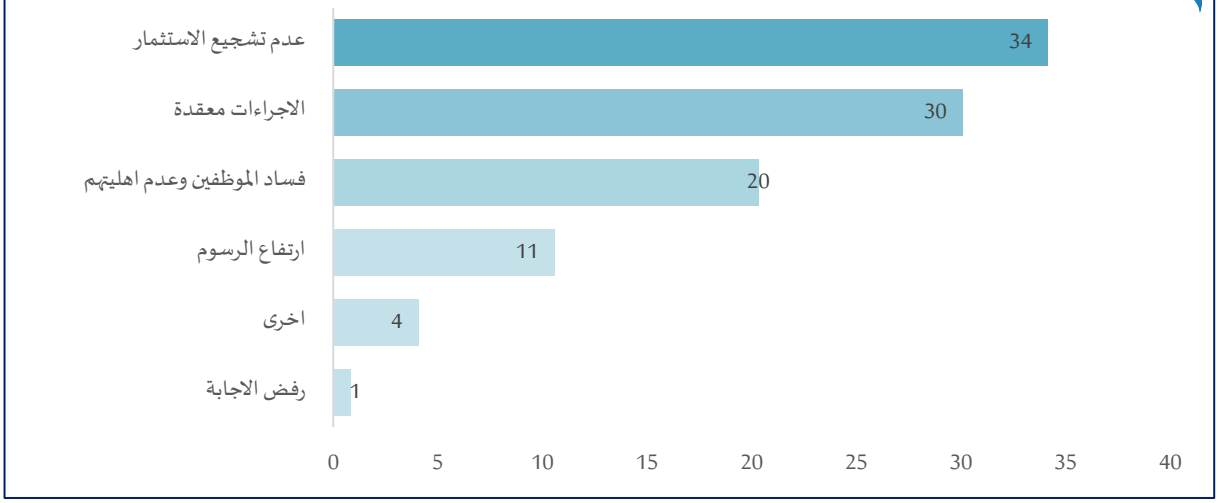

وبعد إطلاق هيئة الاستثمار حزمة من الحوافز والمزايا للمستثمرين في بداية العام 2018 (منح الجنسية الاردنية للمستثمر في حال وضع وديعة بقيمة 1,5 مليون دولار لدى البنك المركزي دون فائدة ولمدة خمس سنوات، او شراء سندات خزينة بقيمة 1,5 مليون دولار ولمدة عشر سنوات وبفائدة يحددها البنك المركزي، او شراء اسهم في شركات اردنية بمبلغ 1,5 مليون دولار او الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مليون دولار ولمدة لا تقل عن خمس سنوات)، قام المنتدى في المسح الأخير (أيار 2018) والمسح الحالي (شباط 2019) بسؤال المستثمرين عن حول معرفتهم عن الحوافز والمزايا التي تم إعلانها من قبل هيئة الاستثمار والحوافز المتوفرة قبل ذلك (مثل؛ اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ، الميزات الممنوحة للمستثمر غير الاردني غير الاعفاءات والحوافز، مزايا الإستثمار في المناطق التنموية)، ومدى استفادتهم منها، وهل يعتقدون بأن هذه الحوافز سوف تشجع البيئة الاستثمارية في الأردن أم لا.

وبينت النتائج، بأن المستثمرين الذين لم يسمعوا عن الخطط والحوافز الجديدة التي تم إعلانها من قبل هيئة الاستثمار كانوا هم الأكثر (78%)، فيما كانت نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم سمعوا عن الخطط والحوافز التي أعلنتها الهيئة هي 20%. (الشكل 30)

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 30: هل سمعت عن الخطط والحوافز الجديدة التي تم إعلانها من قبل هيئة الاستثمار؟

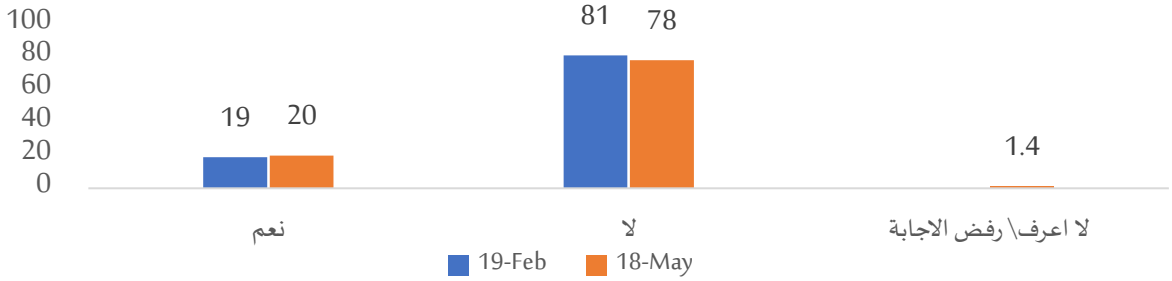

وعن الذين قالوا بأنهم سمعوا عن حزمة الحوافز التي تقدمها هيئة الاستثمار، قال 11% منهم بأنهم استفادوا من هذه الحوافز التي قدمتها الهيئة فيما قال 88% منهم بأنهم لم يستفيدوا من أي من هذه الحوافز. (الشكل 31)

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 31: إذا كانت الإجابة بنعم، هل استفدت من هذه الحوافز؟

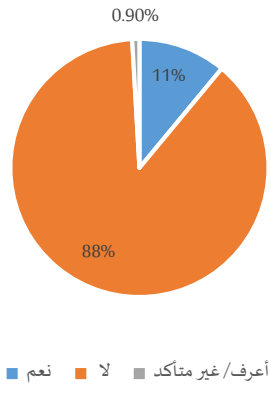

وعند سؤال المستثمرين عن رأيهم في هذه الحوافز وهل ستشجع البيئة الاستثمارية في الأردن قال 51% منهم بأنهم يعتقدون بأن هذه الحوافز ستشجع البيئة الاستثمارية في الأردن، مقابل 39% قالوا بأنها لن تحفز البيئة الاستثمارية و9% قالوا لا أعرف.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 32: برأيك، هل ستشجع هذه الحوافز البيئة الاستثمارية في الأردن؟

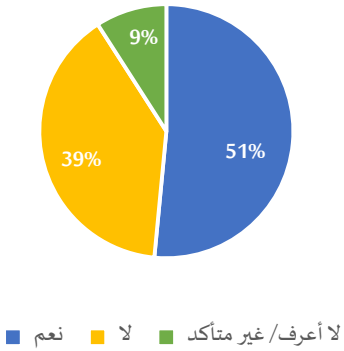

وقد قام المنتدى بسؤال الذين قالوا بأن هذه الحوافز لن تشجع البيئة الاستثمارية في الأردن عما الذي يجب القيام به لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز ثقة المستثمر (الشكل 33). وأظهرت البيانات بأن 34% من المستثمرين قالوا بانه يجب تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تخفيض الجمارك والرسوم أو الغائها، وقال 10% بأنه يمكن تشجيع المستثمر من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات على المستثمر وتوحيد النافذة، وقال 10% أيضاً بأن ذلك يتم من خلال استقرار وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 33: برأيك، ما الذي يجب فعله لتحسين البيئة الاستثمارية وثقة المستثمر؟

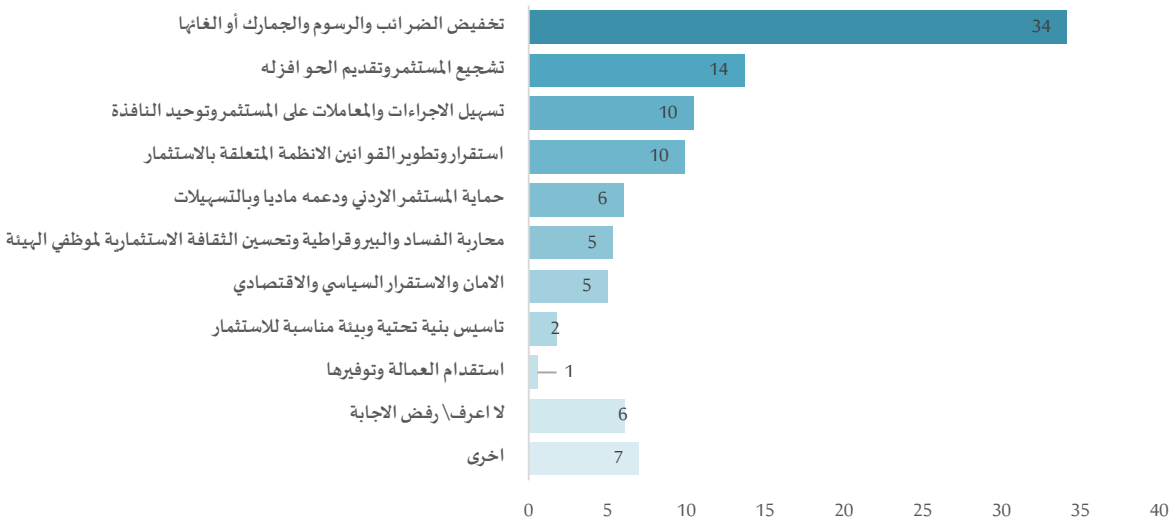

4.4 عوامل جذب وطرد الاستثمار

في هذا المحور يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة وتقييم عوامل طرد الاستثمار من الأردن وجذبه إليه. ويظهر السؤال الأول في هذا المحور مدى تأثير عوامل طرد الاستثمار على نوايا المستثمرين في نقل أعمالهم للخارج، حيث قمنا بسؤال المستثمرين عما إذا فكروا خلال السنوات الثلاث الماضية في نقل أعمالهم خارج الأردن، وقد قالت الأغلبية منهم بأنهم لم يفكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن وبنسبة 67% في شباط 2019. ولكن اللافت للنظر بأن نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم فكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن قد ارتفعت من 24% في أيار 2018 إلى 32% في شباط 2019. (الشكل 34)

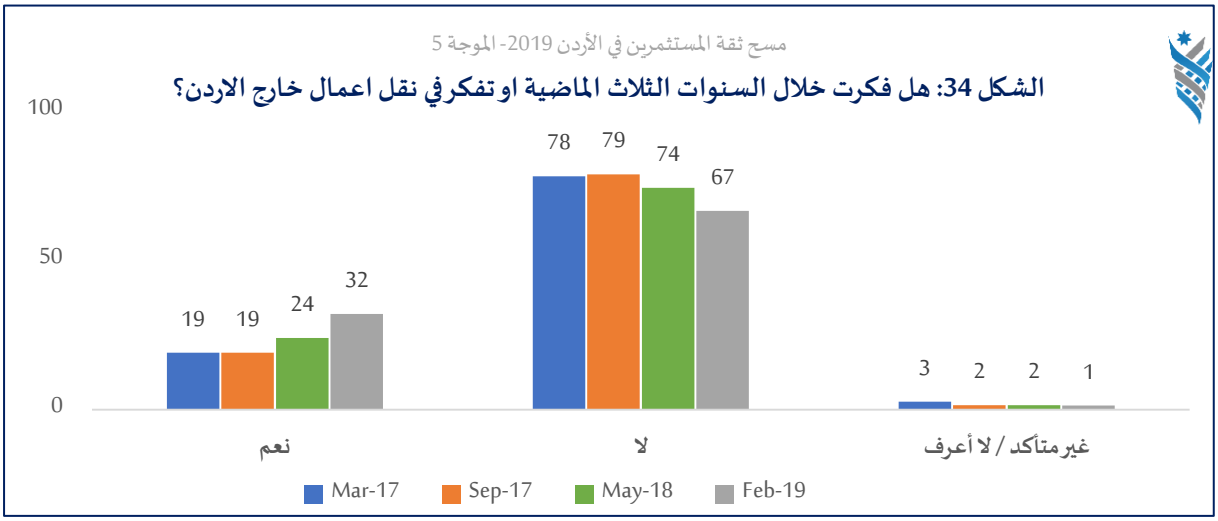

وعندما قمنا بسؤال المستثمرين الذين قالوا بأنهم ينوون نقل أعمالهم إلى خارج الأردن عن الأسباب التي دفعتهم للتفكير بذلك، كان السبب الرئيسي هو ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب وبنسبة 22%، وكان السبب الثاني هو ارتفاع الأسعار وارتفاع كلف التشغيل وبنسبة 18%، وكان السبب الثالث هو توفر بيئة استثمارية في الخارج أفضل من الأردن وبنسبة 17%. (الشكل 35)

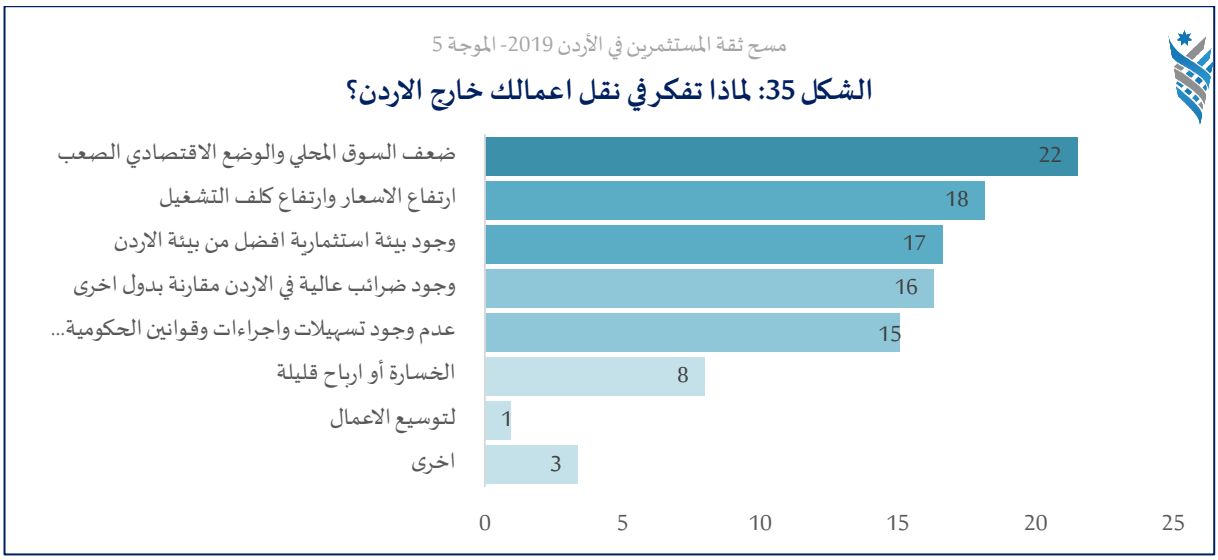

وأخيراً تم سؤال المستثمرين عن الإجراءات المستقبلية التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن، وأظهرت النتائج بأن 34% من المستثمرين يرون بأن تخفيض الضرائب والجمارك وتثبيتها وإصدار الإعفاءات من شأنه ان يزيد حجم الاستثمار في الأردن، وقد رأى 15% منهم بأن تسهيل الإجراءات القانونية وسن قوانين جاذبة للاستثمار من شأنه أن يساعد في ذلك أيضاً.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019- الموجة 5

الشكل 36: بشكل عام، ما هي الاجراءات المستقبلية التي ينبغي ان تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن؟

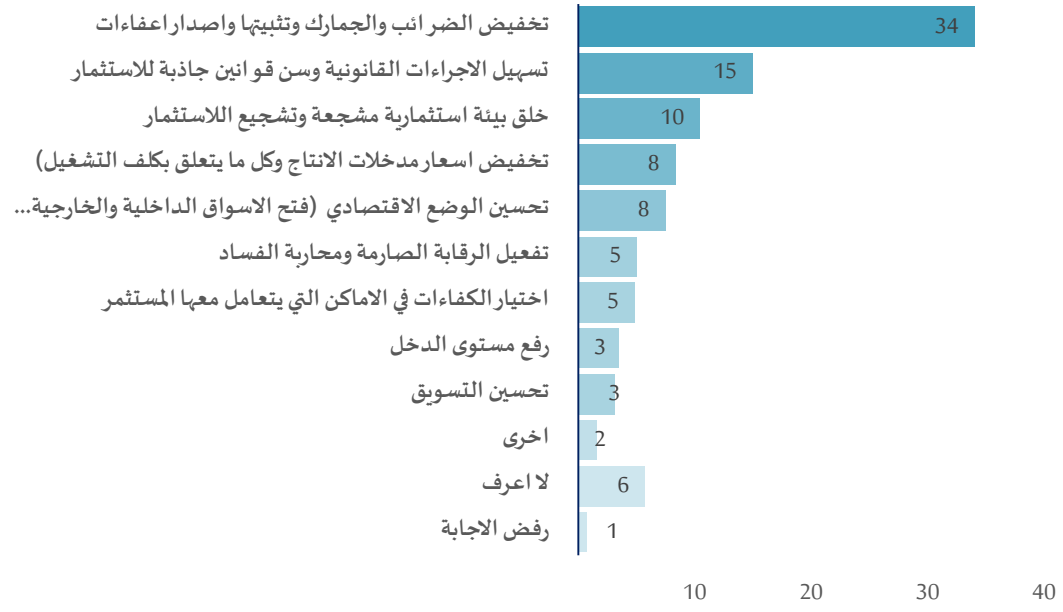

5. الملخص والاستنتاجات

5.1 ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام

بشكل عام، تشير نتائج المسح الأردني لثقة المستثمرين (شباط -2019) بأن ثقة المستثمرين في الوضع الاقتصادي في الأردن بشكل عام في تراجع، إذ بلغت نسبة المستثمرين الذين يقولون بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ 56.1%، كما بلغت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي في العام 2018 أسوأ منه في العام 2017 نحو 79%. أضف إلى ذلك، فإن 50% من المستثمرين يعتقدون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ خلال العام القادم مما هو عليه الآن.

ويعزى كل ذلك إلى أسباب عدة منها ما هو محلي مرتبط بالسياسات الحكومية وخاصة ما يرتبط بالضرائب والإجراءات الإدارية، وأخرى مرتبطة بالأوضاع العامة الاجتماعية في الأردن في الآونة الأخيرة، وأخرى مرتبطة بعدم وضوح السياسات العامة واستقرارها وهذا يتطلب بذل جهود إضافية في هذا المجال ومحاولة ابراز قصص النجاح المحلية.

أولاً، الأسباب المحلية

أ. على مستوى السياسات الحكومية

أرجع العديد من المستثمرين تراجع ثقتهم في الاقتصاد الأردني لأسباب عدة؛ أولها صعوبة الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في الأردن وبنسبة 29.77%. وكان السبب الثاني هو ارتفاع الجمارك والضرائب وأسعار الفائدة وبنسبة 25.22%، وثالثاً عدم استقرار السياسات وتعقيد الأنظمة والقوانين وبنسبة 17.01%.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون نتائج المسح تأثرت بقانون ضريبة الدخل الذي أقر في ديسمبر 2018، حيث تم اجراء المسح بعد إقرار القانون بشهرين وبعد دخوله حيز التنفيذ بشهرٍ ونصف.

ب. على مستوى الشعور العام للمجتمع الأردني

نتيجة للضغوط الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة لحجم المعلومات الكبير التي تضخ عن طريق شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والتي تشكل الشائعات السلبية جزءاً لا بأس به منها، بالإضافة لتسارع الأحداث خلال العام 2018 (قانون ضريبة الدخل، صوامع العقبة، حادثة السلط الإرهابية، حادثة البحر الميت، التوترات الإقليمية ومسألة القدس، وغيرها) تشكلت حالة من السلبية لدى الرأي العام الأردني، والتي خلقت بدورها حالة من الشعور بالقلق فيما يخص المستقبل وبالتالي أثر كل ذلك في المستوى العام لثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني.

بالإضافة إلى ذلك، تأثر الرأي العام الأردني خلال العام 2018 بالعديد من الشائعات السلبية التي سيطرت على الأجواء في البلاد نتيجة لعوامل عدة منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وما هو محلي وما هو من مصادر خارجية.

ثانياً، الأسباب العالمية

لا يمكن النظر إلى الأردن والاقتصاد الأردني ككيان منفصل ومعزول عن العالم، فلا يمكن فصل الحالة العامة السياسية أو الاقتصادية في الأردن عن الإقليم وعن العالم بأسره، فالأردن دولة منفتحة على العالم من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وهي تتأثر سلباً أو ايجاباً بالتحولات والتغيرات العالمية المختلفة بحسب منحاها.

فبالإضافة إلى الوضع الإقليمي غير المستقر وحالة الضبابية التي تخيم عليه، شهدت الأعوام الأخيرة تحولات وتغيرات كثيرة وتوترات في مراكز عالمية عدة أدت لخلق حالة من عدم الثقة في الاقتصاد العالمي ككل والذي يعد الاقتصاد الأردني جزءاً لا يتجزأ منه؛ فبحسب تقرير صادر عن شركة "ميريل لينش" الذراع الاستثمارية لـ " بانك اوف أميركا" (Bank of America) فإن ثقة المستثمرين في الاقتصاد العالمي في نهاية العام 2018 كانت هي الأضعف منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، ويعزى هذا التراجع إلى مخاوف المستثمرين من تصاعد وتيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال العامين 2017 و2018 وتوقع استمرار النمو العالمي على نفس الوتيرة خلال العام 2019. وهذا ما تؤكد عليه نظرة صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي في العامين 2018 و2019.

5.2 البيئة الاستثمارية والنشاط الاقتصادي

تشير نتائج المسح إلى أن 67% من المستثمرين قالوا بأن حجم التعاملات الاقتصادية لشركاتهم في العام 2018 كان أسوأ مما كان عليه في العام 2017، وهذا قد يكون أحد الأسباب التي دفعت الأغلبية منهم للقول بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة؛ اذ قال 81% من المستثمرين بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة. ولمعرفة الأسباب بدقة أكبر قام المنتدى بسؤالهم عن الأسباب التي دفعتهم لقول ذلك، فكان أبرزها ما يلي:

أ. ارتفاع الأسعار والضرائب والجمارك (30%).
ب. سوء الوضع الاقتصادي (18%).
ج. تكلفة التشغيل وشح الأيدي العاملة (12%).
د. تعقيد الإجراءات والقوانين (12%).

ولذلك، فإنه من الضروري العمل على مراجعة السياسات التي هيئت الظروف التي دفعت المستثمرين للاعتقاد بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة، ويجب أن تتم هذه المراجعة بطريقة مدروسة بحيث تحفز الاستثمار من دون الاضرار بالموارد المالية لخزينة الدولة أو التأثير على وضع المالية العامة خصوصاً بعد الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الحكومة مؤخراً.

لذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا المحور بما يلي:

1. دراسة مدى تنافسية القطاعات المختلفة ودرجة الاحتكار أو التركز في كل قطاع في جانبي المدخلات والمخرجات لتحديد الأسباب الكامنة خلف ارتفاع الأسعار ومدخلات الانتاج (غير كلف الطاقة والضرائب والرسوم) والعمل على تحرير القطاعات ذات التركز العالية والتي تتميز بوجود احتكارات فيها بهدف تخفيض الكلف ورفع الإنتاجية من جهة المنتجين، وتحفيز الطلب الكلي على هذه المنتجات من جهة المستهلكين.
2. مراجعة الضرائب على القطاعات التي ترتبط انتاجيتها بقطاعات أخرى (القطاعات التي تندرج ضمن نفس دورة الأعمال) بحيث إذا تم تخفيض الضرائب على قطاعات معينة لتحفيز الاستثمار فيها يؤدي ذلك إلى تحفيز القطاعات الأخرى (الخدمات المساندة) وزيادة الطلب عليها، وبالتالي تعويض الضرائب المعفاة لقطاع معين بهدف تحفيز الاستثمار من خلال ارتفاع الإيرادات الضريبية من القطاعات الأخرى المرتبطة بها.
3. مراجعة تكاليف الطاقة على القطاعات الاستثمارية المختلفة وتسهيل حصولهم على مصادر الطاقة البديلة لتقليل التكاليف المترتبة عليهم.
4. كذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة مراجعة كافة التشريعات والإجراءات والقوانين وتحديد التداخلات والتضاربات فيما بينها والتي تسبب إعاقة عمل المستثمرين وتبطيئ سير أعمالهم.

5.3 تقييم هيئة الاستثمار

تظهر نتائج المسح بأن 67% من المستثمرين في كافة القطاعات لم يتعاملوا خلال الثلاثة سنوات الأخيرة مع هيئة الاستثمار، ومن الواضح بأن الشركات الصغرى (10 موظفين فأقل) هي الأقل تعاملاً مع هيئة الاستثمار وهذا يحتمل خياران؛ إما ان طبيعة عمل هذه الشركات وحاجاتها لا يضطرها للتعامل مع هيئة الاستثمار، أو أن هيئة الاستثمار لا تقدم الخدمات التي تلبي احتياجات وطبيعة عمل هذه الشركات.

ومن اللافت للنظر في هذا المحور أيضاً، بأن 30% من المستثمرين الذين تعاملوا مع هيئة الاستثمار قالوا بأنهم غير راضين عن خدمات الهيئة بسبب تعقيد الإجراءات، وهذا يحتم على المعنيين في هيئة الاستثمار مراجعة كافة الإجراءات وتبسيطها، وزيادة درجة الوعي بالمزايا الموجودة.

بالإضافة لما سبق، فتشير نتائج المسح إلى وجود خلل في عملية الترويج واعلام المستثمرين بحزمة المزايا التي تقدمها هيئة الاستثمار للمستثمرين، إذ قال 78% من المستثمرين بأنهم لم يسمعوا عن الخطط والحوافز الجديدة التي تم إعلانها من قبل هيئة الاستثمار، بالإضافة إلى أن 88% ممن قالوا بأنهم سمعوا عنها لم يستفيدوا منها بعد، وهذا قد يعني بأن هذه الحزم لا تشهد اقبالاً من المستثمرين أو أنها غير كافية لهم لتوسيع استثماراتهم في الأردن أو لجذب استثمارات أخرى جديدة، خصوصاً أن 39% من المستثمرين قالوا بأن هذه الحوافز لن تحفز البيئة الاستثمارية في الأردن. لذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة مراجعة مجموعة الحزم والمزايا المقدمة للمستثمرين ومراجعة حملات الترويج لها كذلك.

5.4 عوامل جذب وطرد الاستثمار

تشير نتائج مسح ثقة المستثمرين بأن نسبة المستثمرين الذين يفكرون في نقل أعمالهم إلى الخارج شهدت ارتفاعاً خلال آخر ثلاثة جولات من المسح لتبلغ في المسح الحالي (شباط – 2019) نحو 32%. وعند سؤال المستثمرين عن الأسباب التي دفعتهم لنقل أعمالهم في الخارج فكانت الأسباب الرئيسية كما يأتي:

1. ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب (22%).
2. ارتفاع الأسعار وكلف التشغيل (18%).
3. وجود بيئة استثمارية أفضل من بيئة الأردن (17%).
4. وجود ضرائب عالية في الأردن مقارنة بالدول الأخرى (16%).
5. عدم وجود تسهيلات وتعقيد الإجراءات والقوانين (15%).

وبالنظر إلى الأسباب المذكورة أعلاه فإنه يمكن للحكومة والمعنيين في هيئة تشجيع الاستثمار المساعدة بتخفيف حدة هذه المشاكل ومواجهة هذه الأسباب بدون تعقيدات كثيرة، وهذا ما تم التأكيد عليه في المحاور السابقة من المسح من خلال مراجعة الضرائب والرسوم، ومراجعة كافة التشريعات والإجراءات ومعالجة التعقيدات فيها. وهذا أيضاً ما يؤكد عليه المستثمرين.

5.5 الشركات الصغرى ومصاعب النمو

تشير نتائج مسح ثقة المستثمرين إلى أن الشركات الصغرى (10 موظفين فأقل) هي أكثر الشركات التي تعاني من بعض المصاعب، حيث قال 67% من ممثلي الشركات الصغرى المشاركين في المسح بأنهم "يعتقدون" بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ (الشكل 4). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج المسح بأن الشركات الصغرى هي أكثر من يرى بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة وبنسبة 82%. كما تبين نتائج المسح بأن 45% من الشركات الصغرى في الأردن قامت بتقليص اعمالها.

ونظراً لأن الشركات الصغرى في الأردن تشكل نسبة كبيرة من كافة الشركات العاملة في الأردن بالإضافة لدورها الكبير في تشغيل الأردنيين، عوضاً عن الأهمية الاجتماعية لها؛ إذ يعد أغلب مالكي هذه الشركات من المنتمين للطبقة الوسطى، فإنه من الضروري الالتفات إلى النتائج التي يظهرها المسح حول هذه الشركات، وضرورة العمل على حل المشاكل المتعلقة بها.

ومن المهم إيجاد كافة الحوافز وإزالة أية عوائق أمام عمل الشركات الصغرى ونموها، ولذلك يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

1. ضرورة مراجعة الضرائب والرسوم التي تعاني منها الشركات الصغرى في مختلف القطاعات، وعلى كافة المستويات (ضريبة الدخل، المبيعات، الضرائب على المستوى البلدي، رسوم التسجيل، رسوم الرخص،....).
2. العمل على منح إعفاءات وحوافز تشجيعية لصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة لما لذلك من ايجابيات من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.
3. تعزيز التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي لتسهيل الإجراءات والشروط التي تسهل من "الوصول المالي" (Access to Finance) للشركات الصغرى كي تتمن من الانفاق على توسيع أعمالها وتنميتها.
4. العمل على توفير التدريب الملائم لأصحاب الشركات الصغرى والناشئة من أجل اكسابهم مهارات الأعمال اللازمة لتنمية أعمالهم ومواكبة تطور أسواقهم المحتملة.
5. العمل على تأسيس قسم في هيئة الاستثمار يعنى بتسهيل اعمال الشركات الصغيرة وتشجيع صغار المستثمرين وإزالة العقبات أمامهم، بالإضافة إلى متابعة أعمالهم وتقديم الحلول الممكنة لضمان استمرارية عمل هذه الشركات وتوسعها.

5.6 الطريق إلى الأمام: خطوات لتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني

نظراً لما تظهره نتائج مسح ثقة المستثمرين من تراجع لثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني والبيئة الاستثمارية في الأردن فإنه لا بد من اتخاذ خطوات مباشرة لتعزيز هذه الثقة، ولذلك يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

1. هنالك حاجة لترتيب التواصل بين الحكومة والقطاع الخاص لتوضيح السياسات المستقبلية وبرامج العمل والفرص المتاحة، وهذا من شأنه المساهمة في تعزيز ثقة المستثمر في المستقبل.
2. نظراً لتطور وسائل التواصل والاعلام والحجم الكبير للمعلومات المغلوطة حول الاقتصاد الأردني والتي تضخ من خلال القنوات الإعلامية المختلفة، بالإضافة لعدم وضوح العديد من الحقائق حول الاقتصاد الأردني. من الضروري تطوير استراتيجية إعلامية اقتصادية تعمل على مخاطبة الرأي العام الأردني بطريقة منهجية وعلمية وتوضيح الأمور المرتبطة بالاقتصاد للعامة.

3. العمل على مراجعة شاملة وحثيثة لكافة القوانين والأنظمة والتعليمات وأي تشريعات مرتبطة بالاستثمار في الأردن وكيفية سير الاعمال التجارية لتحديد مواضع الخلل في الإجراءات وتسهيل الإجراءات، وبحيث تكون القرارات المتخذة من أجل تسيير الأعمال مرتبطة بالمؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر سهولة سير الأعمال) وذلك لتعزيز الرقابة وأيضاً تحفيز الاستثمار الخارجي في الأردن.
4. توفير دراسات قطاعية للمستثمرين تبين الفرص الاستثمارية وفرص النمو والحوافز المتوفرة ومخاطبة المستثمرين المحليين والأجانب.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥١١ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥١١ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan